مراجعة السنوات العشر من الثورات العربية وموقع تركيا منها

برهان الدين ضوران*

ملخص: تركز هذه الدراسة على نتائج القمع الذي تعرضت له الثورات العربية وما يمكن أن يتم استخلاصه منها من دروس. يناقش البحث أيضاً التحالف الذي شكلته الدول المحافظة لمواجهة الثورات، كما يتناول قضية داعش والتنظيمات الإرهابية التي ظهرت وصعدت خلال العقد الأخير، وظاهرة الحرب بالوكالة، والسياسات التي اتبعتها القوى الإقليمية. البحث يتطرق كذلك إلى الأثار السياسية التي خلفها عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتغييرات التي طرأت حتى الآن على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تزامناً مع وصول بايدن إلى البيت الأبيض. يعقد البحث أيضاً مراجعة لعشرة سنوات من السياسات التركية في المنطقة. كما يناقش تجربة الإسلاميين والديموقراطية.

* سيتا، تركيا.

الكلمات المفتاحية: الثورات العربية، الثورات المضادة، السياسة الأمريكية، السياسة التركية .

A Review of a Decade of Arab Revolutions and Turkey's Position

BURHANETTIN DURAN *

ORCID NO : 0000-0001-5682-0583

ABSTRACT *This study focuses on the results of the repression of the Arab revolutions and the lessons that can be drawn from them. It also discusses the Reactionary alliance that confronted the revolutions, deals with the issue of ISIS and the terrorist organizations and the phenomenon of proxy war. The research also deals with the political implications of the term of US President Donald Trump and the new policy that Biden's administration will follow. The study also evaluates ten years of Turkish policies in the region, the experience of Islamists and democracy.*

* SETA, Turkey.

Key words: Arab Revolutions, Counter-revolutions, U.S. foreign Policy, Turkish foreign policy

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
9 - 30

DOI:10.36360/1560-010-002-001

المدخل:

عشر سنوات مضت على الاحتجاجات الجماهيرية التي بدأت بإحراق البائع التونسي المتجول محمد بوعزيزي نفسه في كانون الأول من عام 2010. هذه الموجة التي بدأت بثورة الياسمين، تحولت إلى إعصار سياسي في ثورة التحرير في مصر، وقرّر مصير قادة الاستبداد في ليبيا واليمن إلى جانب هذين البلدين. تغيرت الحكومات في الكويت والأردن، وأقدمت السلطات في عُمان والسعودية والمغرب على إجراء إصلاحات إدارية حاولت من خلالها تسكين الجماهير الثائرة. وفي البحرين جرى القضاء على الاحتجاجات بالتدخل العسكري المباشر من السعودية، وبقي نظام الأسد في سوريا صامدًا بمساعدة كل من إيران وروسيا. وخلال عدة شهور، شهد النظام الإقليمي الذي شكلته أنظمة ما بعد الاستعمار التي ظهرت في أربعينيات القرن الماضي انهيارًا كبيرًا. فاضطر كل من زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر بترك منصبهما خلال شهر من الاحتجاجات. وقاوم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح سنة كاملة، ثم تخلى عن منصبه إلى خلفه عبد ربه منصور هادي. وفي ليبيا، فقد معمر القذافي سلطته بعد التدخل العسكري الدولي، وانتهت حياته على يد المعارضة.

والشعوب العربية التي نزلت إلى الشوارع مطالبة «بالكرامة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان» لم تتلق الدعم المنتظر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، بل قُمِعت وأُخمِدت من قبل الثورات المضادة التي قادتها الأنظمة القائمة في الخليج[1]. ولم يلبث أن تحولت الاحتجاجات التي كان من المنتظر أن تأتي «بالربيع» إلى «الشتاء العربي» خلال سنتين ونصف فقط. فمحمد مرسي الذي تسلّم مهامّه بوصفه أول رئيس منتخب للجمهورية في مصر عام 2012، جرى الانقلاب عليه من قبل السيسي في شهر تموز عام 2013، وبذلك عادت مصر التي تُعَدّ أقوى دولة عربية إلى أنظمة الاستبداد. وفي تونس، استطاع الغنوشي، زعيم النهضة، بمهارته وحنكته المحافظة على ثورته. يبدو أن الدول الثلاثة، ليبيا وسوريا واليمن لا تزال بعيدة عن إنهاء الحرب الداخلية، وما يزال تأسيس حكومات ديمقراطية مستقرة في هذه البلدان بعيد المنال.

بفضل الدعم الحاسم الذي قدمته تركيا إلى حكومة السرّاج التي تعترِف بها الأمم المتحدة عام 2019، شهدت ليبيا التي تبدو أفضل حالًا بين هذه البلدان، مرحلة سياسية انتقالية. وعلى الرغم من أن حفتر الانقلابيّ لم يتمكن من السيطرة على طرابلس وتأسيس سلطة استبدادية فيها، فإن نتائج العملية الانتقالية والانتخابات التي ستجري في كانون الأول عام 2021 تبقى مجهولة المصير. ومن الواضح أن توجه الأنظمة القائمة في الخليج إلى قمع المطالب الديمقراطية للشعوب العربية أنتج معادلة إقليمية جديدة في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وما تصفية الإخوان المسلمين والتكتل ضد إيران سوى النتيجة الأولى للمعادلة الجديدة. والاحترام الذي أبدته تركيا لمطالب الجماهير، وجاذبية نموذجها الديمقراطي، والقيادة القوية لأردوغان وسياسته الخارجية الاستباقية بالمقابل- كلّ ذلك أثار قلق العواصم الخليجية[2].

وقد أدى هذا القلق عند النخب الخليجية إلى تحويل تركيا إلى دولة يجب تقييدها. وقد تجلت آثار حملة التقييد هذه في الاضطرابات التي شهدتها تركيا في عام 2013، والمحاولة الانقلابية في 15 تموز عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، شجعت فترة الرئيس الأمريكي ترامب (2016-2020) الكتلة الخليجية في استمرار توجهاتها، والتشدد في العمل على تقييد كل من إيران وتركيا. وقد طبّقت الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، عضوا منظمة التعاون الخليجي، الحصار على قطر. والظاهر في هذه المعادلة أيضًا اجتماع الدول الخليجية واصطفافها إلى جانب «إسرائيل» في مواجهة إيران. وبينما يدخل ضمن الحوادث المأساوية في صفحات التاريخ قمعُ المطالب الحقيقية للديمقراطية النابعة من الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية، وصمتُ العواصم الغربية وازدواجيتها ونفاقها بخصوص هذا الوضع من جانب- تتسارع وتيرة التنافس بين القوى الإقليمية من جانب آخر.

يركّز هذا البحث بشكل أساسي على نتائج قمع الثورات العربية والدروس المريرة التي يستفاد منها. وسيتطرق إلى التكتل الهشّ الذي أقدمت عليه القوى القائمة، وإلى ظاهرة داعش، والحروب بالوكالة، وسياسات القوى الإقليمية، وإلى تأثير عهد ترامب في المنطقة، والمواقف الجديدة التي تأثرت بإدارة بايدن الذي وصل إلى السلطة حديثًا. وستجري كذلك مناقشة نتائج السياسة التي اتبعتها تركيا بعد عشر سنوات من الثورات.

دوّامة خيبة الأمل والدروس المريرة والخسائر:

استُقبِلت الثورات العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوائل عام 2011 بأنها قدوم موجة الديمقراطية الرابعة المتأخرة في النهاية[3]. وكان هناك توقع بأن الأنظمة الاستبدادية في المنطقة (الجمهوريات بداية، ثم الملكيات) ستنهار الواحدة تلو الأخرى، وستبدأ حقبة جديدة تمامًا. غير أن المظاهرات في البحرين قُضِي عليها قضاءً عنيفًا في شهر آب سنة 2011، وتحوّل الوضع في سوريا إلى حرب أهلية. وتمكن النظامان السياسيان القائمان في المغرب والأردن في النهاية من خلال القيام بإصلاحات جزئية من مواجهة المظاهرات والحفاظ على كيانهما. وفي مصر لم تجرِ تصفية الفلول (ولاسيما في الجيش والقضاء) التابعة للنظام القديم، فانقلب الجيش على إدارة مرسي، وأطاح به بعد سنة ونصف من وصوله إلى السلطة في انتخابات سنة 2012. وبحلول صيف 2013،

كان من الواضح أنه لن يشهد أي بلد من بلدان الربيع انتقالًا إلى الديمقراطية باستثناء تونس[4]. إن انتصار ثورة الياسمين كان يشير من ناحية إلى عدم استبعاد أن تنتهي الثورات العربية الأخرى بحروبٍ أهليةٍ أو بمزيد من الاستبداد[5]. ومن ناحية أخرى، لُوحِظ أن الأنظمة الاستبدادية ذات قدرة عالية على التَكَيُّف، وأن إستراتيجيات الأنظمة العربية كانت قادرة على احتواء المعارضة من خلال القمع العنيف للاحتجاجات إلى جانب الإصلاحات الجزئية[6].

بغض النظر عن مدى هشاشة الأنظمة الاستبدادية، فإن استبدال الجيش أو مليشيات الحرب الأهلية والقوى الخارجية مكانَ الزعماء المستبدين الذين أطاحت انتفاضةُ الشعوب بهم أدّى إلى خيبة أمل واسعة النطاق. ورغم أن الأسباب التي أشعلت ثورتي الياسمين والتحرير ما تزال حية للغاية بالنسبة للشعوب العربية، إلا أن ملاحظة مدى صعوبة الوصول إلى حكومات ديمقراطية هي من بين الدروس المستفادة. كما أن استفادة داعش والقوى الوكيلة الأخرى في العراق وسوريا من الفوضى التي أعقبت الثورات العربية درسٌ أليم آخر مختلفٌ تمامًا. لقد جرى تشويه الثورات العربية بعد فترة وجيزة من انطلاقتها وتحويلها إلى حسابات أعداء الثورة. من وجهة النظر هذه، فإن الجواب عن السؤال: من المستفيد الأكبر من تحويل الثورات إلى حروب أهلية؟ واضحٌ غايةَ الوضوح في يومنا هذا. حيث كانت القوى الأكثر انزعاجًا من وصول الحكومات الديمقراطية إلى السلطة في الدول العربية هي دول الخليج وإيران، بالإضافة إلى «إسرائيل». وقد أظهرت الأنظمة الاستبدادية مقاومتها وقدرتها على التكيف في مواجهة تحدي الاحتجاجات. وكانت النتيجةُ ظهورَ استبداد جديد في المنطقة، ولاسيّما مع انقلاب السيسي عام 2013. وكانت النتيجة الأولى لقمع الثورات العربية انتشار الحروب بالوكالة وبروز المنظمات الإرهابية والمتطرفين السلفيين إلى الواجهة. والثانية تتمثل في التغير الذي حدث في علاقة الإسلاميين بالديموقراطية. والثالثة هو تكتل الوضع الراهن الهشّ المتولّد عن التنافس بين القوى الإقليمية. والنتيجة الرابعة للمعادلة الإقليمية الجديدة توسّعُ النفوذ الإسرائيليّ الإقليمي، والنتيجة الخامسة هي تفاقم مأساة اللاجئين.

انتشار المنظمات الإرهابية والحروب بالوكالة:

إن أهم النتائج السلبية لمنع الثورات العربية من التحول إلى موجة ديمقراطية في الشرق الأوسط، هو زيادة أعداد الدول الفاشلة. ونتيجة لذلك انتشرت المنظمات الإرهابية والمليشيات والقوى الوكيلة. ويمكن إرجاع صعود الجهات المسلحة غير التابعة للدولة ذات الأساس العرقي والمذهبي في المنطقة إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان (2001) والعراق (2003) بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001. فقد أدّى خط المقاومة

الذي أسّسته إيران بعد الثورة الإسلامية (1979) من خلال تعبئة الميليشيات الشيعية إلى نشوء ظاهرة القوى الوكيلة في المنطقة. غير أن الغزو الأمريكي للعراق مهّد الطريق لظهور التنظيمات السلفية المتطرفة في وقت لاحق، ولاسيما تنظيم داعش. حيث برز داعش الذي أُسِّس في سجن أبو غريب، منظمةً إرهابيةً أكثر تطرفًا وهرمية من القاعدة. فأثارت انتباه العالم من خلال الاستيلاء على الموصل، كبرى المدن العراقية بعد بغداد في يونيو/ حزيران عام 2014. وسيطرت داعش على مساحات واسعة من العراق وسوريا لمدة عامين بدعوى إقامة دولة الخلافة، وكان لها وجود في ليبيا ومصر (شبه جزيرة سيناء)، وارتكبت أعمالًا إرهابية في العديد من العواصم. وتميزت داعش بالمقاتلين الأجانب والمفخّخات وقطع الرؤوس، وحشدت الدعم بدعوى «الخلافة»[7]. وقد وجدت داعش الدعم بين البعثيين السابقين والجماعات السنية بوصف ذلك ردّ فعل على السياسة الطائفية للمالكي رئيس الوزراء في العراق، واستغلت ثغرات الحرب الأهلية في سوريا، فاستولت على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المعتدلة بادئ الأمر. أدى صعود داعش المدعومة خفيةً من نظام الأسد، إلى ظهور تحالف مناهض لداعش تحت الإدارة الأمريكية. بينما كان هذا التحالف المكون من 66 دولة يقوم بتصفية داعش، كان يمهد الطريق أمام الحشد الشعبي المكوّن من أكثر من أربعين جماعة في العراق، وأمام وحدات حماية الشعب، ذراع منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في سوريا.

> **مع تحول الثورات العربية إلى حروب أهلية، وجدت الميليشيات الشيعية، وهي فرع من الأنشطة الإقليمية التوسعية لإيران، نشاطًا واسعًا في العراق وسوريا واليمن**

مع تحول الثورات العربية إلى حروب أهلية، وجدت الميليشيات الشيعية، وهي فرع من الأنشطة الإقليمية التوسعية لإيران[8]، نشاطًا واسعًا في العراق وسوريا واليمن. ففي سوريا، كان هناك تدخل عسكري من الميليشيات الشيعية بقيادة قاسم سليماني الذي حال دون سقوط نظام الأسد على يد معارضين معتدلين، إلى جانب تدخل حزب الله اللبناني وروسيا في عام 2015. وفي العراق، شكل تهديد داعش المصدر الرئيس لنشاط الميليشيات الشيعية تحت نفوذ إيران. وفي اليمن، برز الحوثيون في المقدمة قوةً بالوكالة مدعومة من إيران، وجرّت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى مستنقع الحرب الأهلية. واستخدام طهران القوة بالوكالة في نطاق واسع لم يؤد إلى إبطال تحركات دول الخليج المنافسة لها فحسب، بل أسهم في الإخفاق القائم في العراق واليمن أيضًا. وكذلك يُعَدّ الدور النشط للميليشيات الشيعية بوصفها قوات بالوكالة من

أكثر القضايا إثارةً لقلق دولِ الخليج المناهضة لإيران و«إسرائيل».

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وحداتِ حماية الشعب، فرعَ منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية بالوكالة عنها إلى جانب الميليشيات الشيعية في القتال ضد داعش. واتبع الرئيس الأمريكي أوباما في ذلك الوقت، سياسة مزعجة تجاه تركيا الحليفة في الناتو؛ لكي لا يموت الجنود الأمريكيون في القتال ضد داعش. فعلى الرغم من اعترافه بحزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية، قام بتسليح وحدات حماية الشعب، ذراع حزب العمال الكردستاني، في مختلف الأماكن ضد داعش. إن قيام وحدات حماية الشعب التي تلقّت عشرات الآلاف من شاحنات الأسلحة والتدريب من الولايات المتحدة بإنشاء ممرّ إرهابي على الحدود السورية مع تركيا- دفع أنقرة إلى التدخل العسكري في سوريا، وأصبح إصرار واشنطن على استخدام المنظمة الإرهابية بوصفها قوة بالوكالة يمثل نقطة الصراع الرئيسة بين واشنطن وأنقرة[9].

إن ظهور جهات مسلحة غير حكومية في الشرق الأوسط يتعلق بالأزمات الأمنية الناتجة عن عدم قدرة أي طرف على حسم الحروب الأهلية في سوريا واليمن، وعدم تحقيق الاستقرار في العراق. وقد قام هؤلاء الفاعلون الذين أصبحوا عناصر في إدارة الحرب الهجينة، بنشر التطرف الطائفي والعرقي على المستويين الوطني والإقليمي أيضًا.

الإسلاميون وتجربة الديمقراطية:

إن إخفاق الثورات العربية وحجج المستشرقين الجوهرية في الزعم بأن الديمقراطية لا يمكن أن تترسخ في المجتمعات الإسلامية- لا علاقة لها بالموضوع. فالديمقراطية التي تحتاج إليها المجتمعات العربية جرى خنقها منذ ولادتها بالتعاون مع العديد من الفاعلين. يجب البحث عن المسؤولية في الحملة العدوانية لمناهضي الثورة، وفي وصاية الجيوش، وعدم قدرة النخبة على تقديم تنازلات، وفي دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للأنظمة الاستبدادية المضادة للثورة، وفي السياسات الخاطئة للقوى الإقليمية التي تشجع الحروب الأهلية. ولا يمكن تفسير إخفاق الثورات العربية بعدم جاهزية الشعوب العربية للديمقراطية، أو بالإسلاميين الذين يسرقون الثورات. فالأنظمة التي قامت ضدها الاحتجاجات؛ قتلت هذه الموجة الديمقراطية بالقمع والاستيعاب[10].

مما لا شك فيه أن الضرر الأكبر النابع من قمع الثورات العربية من قبل أعداء الثورة تمثّل في ضياع تجربة الانسجام بين الإسلاميين والديمقراطية، وتمهيد الطريق أمام المتطرفين مثل داعش. فكما رأينا في مثالَيْ داعش والحشد الشعبي، أدّى الصراع بين المتطرفين السلفيين والشيعة إلى انتشار الاستقطاب الطائفي في المنطقة. إلى جانب بعض أخطاء

إدارة مرسي، فإن خوف دول الخليج من موجة الديمقراطية دفعها إلى التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بوصفها منظمة إرهابية، وإلى دعم انقلاب السيسي، وتمهيد الطريق أمام الراديكاليين. وكان التصور يترسخ بأن الوصول إلى السلطة لا يمكن أن يحصل عن طريق صندوق الاقتراع، وإذا حصل فلن تصمد، ومن أجل ذلك كانت خطابات التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة تعلو على أصوات الثورات العربية السلمية وتقمعها. ومع ذلك، فقد لوحظ في تونس أن الإسلاميين يمكنهم أن يتبنوا الديمقراطية، من خلال تمكّن حركة النهضة وزعيمها الغنوشي من إقناع النخبة العلمانية ومن تقاسم السلطة.

إن تصفية النماذج الأخرى التي تدعم الانسجام الإسلامي الديمقراطي لا تعني أن هذه المسألة منتهية. فالتجربة التركية ما تزال حية بنموذجيتها منذ عشر سنوات. كما أن الجدل الذي دار في تسعينيات القرن الماضي أصبح من المخلفات، والمحدّد الحقيقي لا يتوقف عند العلاقة بين مبادئ الإسلام والديمقراطية، بل يتعدى إلى موقف النخبة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وخيارات الفاعلين الإقليميين. رغم أن الثورات العربية بتأثير الدومنو لم تقض على الأنظمة الاستبدادية، لكن المعروف أن التحول الديمقراطي في

المجتمعات الإسلامية لم تبدأ مع هذه الثورات، وواضح أن التحول الديمقراطي سيستمر رغم تحول الثورات العربية إلى «شتاء»[11].

التكتل القائم على الوضع الهشّ والعهد الجديد:

شهد الشرق الأوسط الحديث الذي جرى تشكيله بعد الحرب العالمية الأولى حتى اليوم بعض اللحظات التاريخية الحاسمة. أول هذه المفاصل هو استقلال دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام دولة «إسرائيل» (1948). وتمثّل المفصل الثاني في توقيع مصر على معاهدة كامب ديفيد عام 1978 والثورة الإيرانية عام 1979. والمفصل الثالث تمثّل في انتهاء الحرب الباردة المفاجئ. واندلعت حرب العراق (1991) بعد هذا التطور الذي أخلّ بالتوازن العالمي ثنائي القطب، فأدّى إلى صعود العداء لأمريكا في المنطقة، وشكل الشعور بالانزعاج من وجود القوات الأمريكية في الأراضي الإسلامية الأساس النفسي لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

خلق الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق فراغًا في السلطة في الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى توسيع إيران وتركيا نفوذهما، وتوسيع حركتهما في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، لم تبق قوة مهيمنة تمثّل العالم العربي بعد دخول العراق في الحرب الأهلية، وفقد نظام مبارك سمعته في الشارع العربي؛ بسبب سياسته الخارجية على محور الولايات المتحدة و«إسرائيل»، وسُحق تحت وطأة الظلم الناتج عن سياسة التحرير الاقتصادي الفاشلة. وأدت مطالب الانتفاضات العربية التي بدأت في نهاية عام 2010، «الشعب يريد» و«يجب إسقاط النظام» إلى تمزق جديد في المنطقة[12].

لم يتمكن الوضع الراهن الذي دمرته الثورات العربية من أن يستبدل بمكانه نظامًا جديدًا يتولد من موجة التحول الديمقراطي. وجرى ملء الفجوات الجيوسياسية التي أحدثها الانسحاب الجزئي للولايات المتحدة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بظهور التنافس بين روسيا والقوى الإقليمية. وكافح كلّ من تركيا والقوى الإقليمية مثل إيران والسعودية من أجل إدارة عملية التغيير وإقامة نظام إقليميّ جديد يخصّها. وأدّى استهداف دول الخليج القائمة على الوضع الراهن جماعةَ الإخوان المسلمين والحركات المماثلة لها إلى انقلاب السيسي عام 2013، وبروز تنظيمات راديكالية من نوع داعش، وتعزيز التوسع الإيراني. وظهرت كتلة جديدة هشّة قائمة على الوضع الراهن، وكان للتكتل بين الخليج وإيران تأثير عميق في الحروب الأهلية عبر الوكلاء من سوريا واليمن. والرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، أوباما، وضع خطابه الرنان حول الديمقراطية في القاهرة عام 2009 جانبًا في الاختبار الميداني. وأوباما الذي جاء بعد التدخل العدواني لإدارة بوش، انتهج سياسة قائمة على القيم الضيقة والمصالح المحددة بدقة، واتّبع «التعددية

المؤسسية» في النظام العالمي، لكنه تبنّى نهجًا يفاقم المنافسة على السلطة، ويمهّد الطريق لتدخل الأطراف المحلية في الشرق الأوسط.

وهكذا خضعت مطالب المشاركة لشعوب الشرق الأوسط لقبضة الأنظمة الاستبدادية الحديدية ونار الحروب الأهلية. وأصبح إفلاس القيم الليبرالية الغربية واضحًا خلال فترة أوباما عندما عاشت الثورات العربية الربيع والشتاء. ولم تعد التعددية وحقوق الإنسان والديمقراطية تضفي الشرعية على القيم السياسية. وعلى هذ الإرث المفلس طبق دونالد ترامب خليفة أوباما سياسة من شأنها رفع الأصوات غير المسؤولة في شأن «المصالح التجارية» و«الأقوى». وعند التذكر بأن تأثير أوباما خلق الموجة الأولى من الفوضى في المنطقة، يمكننا اعتبار ترامب صاحب الموجة الثانية من الفوضى. في قمة الرياض في 21 مايو/ أيار 2017 شجّع ترامب قوى الوضع الراهن في الخليج على شراء المزيد من الأسلحة وجذب الاستثمارات. وأدى اتباع واشنطن سياسة الضغط الأقصى ضد إيران مع انسحابه من الاتفاق النووي إلى استنتاج الخليج بأنهم توصلوا إلى حلّ مشكلتين أساسيتين، هما: «الإخوان المسلمون» و«التهديد الإيراني» في آن واحد. فتجاوزوا «التهديد» الأول إلى حدّ كبير في مصر بالإطاحة بمرسي وإعلان جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية. ومع الجرأة التي تلقوها من ترامب أرادوا التخلص تمامًا من تهديد «الديمقراطية الإسلامية» من خلال إجبار قطر على إنهاء دعمها لحركة حماس والجماعات الإسلامية الأخرى في دول مثل ليبيا وسوريا. لقد كانوا يهدفون من خلال الحصار المفروض على قطر تسهيل الحصار ضد إيران. كما وضعوا في حساباتهم من خلال هذا الحصار الحدّ من نفوذ تركيا في المنطقة.

كان وليا عهد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الطموحان ممثلينِ بارزينِ في مشروع التصميم الإقليمي الجديد[13] في الشرق الأوسط. فقد حاول ولي العهد محمد بن سلمان الحاصل على دعم إدارة ترامب، والذي سيطر على أمراء آل سعود جمْع دول الخليج حول الخط السعودي الإماراتي الإسرائيلي المصري. كما حاول هذا المشروع الذي يهدف إلى تشكيل تكتل ضد إيران تأديبَ قطر بالحصار. وشكلت القومية العربية العلمانية الجديدة الأساسَ الأيديولوجي لولي العهد ابن سلمان وشركائه في التصميم الاقليمي. وجرت في هذه المرة محاولة إنتاج القومية العربية من سلفية غير سياسية تنسجم مع الغرب و«إسرائيل»، وقد تم صياغة هذه المساعي الأيدولوجية التي يكون العدو الصريح في سرديتها هو إيران والضمني هو تركيا باعتبارها «الإسلام المعتدل».

وكان الهدف من هذا الخطاب تحقيق التقارب مع الولايات المتحدة و«إسرائيل»

على أساس التخلّي عن القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك تعرضت المملكة العربية السعودية إلى الانتقادات بسبب أيديولوجيتها الوهابية بعد هجوم 11 سبتمبر، فألصقت مسؤولية الإسلام المتطرف بالثورة الإسلامية الإيرانية وبالإخوان المسلمين. كما جرى تهميش كلّ من تركيا وقطر باعتبارهما تحميان الإخوان المسلمين.

من الواضح أن الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي قدمته تركيا، بوصفها فاعلًا موازنًا، إلى الدوحة للتغلب على الحصار حال دون حصول انقلاب محتمل فيها. إن انتقاد الرئيس أردوغان لخطوة ترامب للاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، وصدور قرارات من منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة- ترك العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر في موقف صعب في نظر الشعوب العربية. وبعبارة أخرى، كانت وظيفة أنقرة الوقوف «سدًّا منيعًا» أمام جهود التصميم الإقليمي. وكان الجواب الخليجي بالمقابل يتمثل في دعم تنظيم غولن الإرهابي، ووحدات حماية الشعب، وتوجيه الدعايات السوداء حول تركيا بقيادة أردوغان، كـ(استعادة الخلافة العثمانية، ومحاولة التوسع في سوريا والعراق وليبيا).[14]

أخفقت المملكة العربية السعودية والإمارات، القوتان الخليجيتان الطموحتان، في مشروعاتهما لتقييد إيران والإتيان بتصميم إقليمي جديد، رغم كل التحركات التي قامتا بها في عهد ترامب. ولم تذهب الجهود الرامية للإتيان بتصميم جديدٍ أبعد من تعميق الفوضى الإقليمية، وذلك بسبب مقاومة إيران، وقدرات دول الخليج غير الكافية، والاستراتيجية الأمريكية غير الشاملة. وهكذا لم يجرِ تصميم منطقة الشرق الأوسط التي تزعزعت بثورات الربيع العربي، ولم يتشكل وضع راهن جديد، ولم يتمّ إضعاف إيران في لبنان واليمن، ولا إعادة بناء نظام الأسد في سوريا، ولا إجبار فلسطين على الاتفاق مع «إسرائيل» بقيادة دحلان، ولا كبح المنافسين في الخليج مثل قطر اقتصاديًّا، لا بل عسكريًّا، ولا إحياء أيديولوجية النخبة التي كانت موجودة قبل الربيع العربي[15]. وانصدمت دول الخليج، عندما ظل الرئيس ترامب صامتًا إزاء ضرب الصواريخ المدعومة إيرانيًّا المنشآت النفطية السعودية في عام 2019، وتعمق لديها الإحساس بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتركها وحدها في حال نشوب صراع ساخن مع إيران. ومع وصول إدارة بايدن، تعمل واشنطن على تشكيل سياسة جديدة للشرق الأوسط. والعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران هو المرشح ليكون الركيزة الأهم في هذه السياسة.

إن وضع خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في جوهر سياسة «عادت الولايات المتحدة الأمريكية» يجعل تأثيرها المحتمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جدول الأعمال. وعلى الرغم من أن التحليل الذي يرى ضرورة أن تسهم هذه السياسة

في الحد من التوترات الإقليمية وحمل الأنظمة الاستبدادية على تكثيف جهودها لإجراء الإصلاحات مناسبٌ، إلا أنه يحمل نظرة متفائلة جدًّا[16].

ولا ننسى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الترويج للديمقراطية في عهد أوباما كان لها دور كبير في إخفاق الثورات العربية وخيبة أحلامها في تحقيق الحرية والتغيير. وبعد عشر سنوات من الثورات تولى رئيس ديمقراطي منصبه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مشابه لخطاب أوباما عن الديمقراطية الذي ألقاه خلال زيارته مصر وتركيا؛ يتحدث بايدن أيضًا عن بناء تحالف الديموقراطية[17]. لكن يبدو جليًّا أن تحالف الديمقراطية هذا يختلف عن عمليات الترويج للديمقراطية السابقة. ومن غير المتوقع أن يكون لأجندة «الديمقراطية» التي أتى بها بايدن الذي شغل منصب نائب الرئيس أوباما تأثيرًا في تحقيق التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا تهدف واشنطن التي تحول أنظارها واهتمامها إلى آسيا باسيفيك إلى رسم أي سياسة للتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، يبقى السؤال حول كيفية تأثير سياسة إدارة بايدن في الشرق الأوسط في النظام الإقليمي في السنة العاشرة من

الثورات العربية، ذلك لأنه يتوقّع ألا تكون إدارة بايدن قادرة على التوقف عن التعامل مع المشكلات الإقليمية لسببين: أولهما هو الوجود الأمريكي الحالي في الشرق الأوسط، ابتداء بأفغانستان وانتهاء بالعراق وسوريا، علمًا بأن المشكلات التي ستواجهها هذه الإدارة تتطلب اهتمامًا بالغًا من واشنطن. وثانيهما هو أن إدارة بايدن لن تتمكن من الإفلات من انعكاسات هدفها المتمثل في تقييد الصين (التهديد الإستراتيجي) وروسيا (المنافس) على الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى. ويبدو أن النفوذ التجاري المتزايد لبكين وقدرة موسكو على سدّ الفجوات السياسية أمران دائمان في سياسات الشرق الأوسط. لن تتوقف موسكو وبكين عن انتهاز الفرص لاكتساب حلفاء كلما خطت واشنطن خطوات خاطئة، وستظل إدارة التصور المتمثل في «الشرق الأوسط ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية» مكلفة بالنسبة لواشنطن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ترك إدارة بايدن الرياض وحدها في حرب اليمن، واستبعاد ولي العهد السعودي من مستوى الخطاب، والحديث عن الاتفاق النووي مع إيران، بمثابة أولى الرسائل التي توجهها إلى المنطقة.

في العام العاشر للثورات العربية، تشهد منطقة الشرق الأوسط ديناميكية جديدة، ويتداخل عدد كبير من الأحداث والنقاشات: مواقف تركيا ومصر المتعاقبة في معادلة شرق البحر الأبيض المتوسط، والرسائل الساخنة المرسَلة من تل أبيب إلى أنقرة، واجتماع وزراء خارجية تركيا وروسيا وقطر للتباحث في القضية السورية، واستهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق من قبل الجماعات المدعومة من إيران، وزيارة البابا للعراق، وتزايد الضغوطات الروسية في إدلب وجرابلس، وتزايد الهجمات من اليمن إلى السعودية، والخوف السائد في أوساط الإعلام الإيراني من إمكانية إقامة تعاون بين أنقرة والرياض في اليمن. هذه علامات على أن القوى العالمية والإقليمية تعيد حساباتها في مجالات التنافس والصراع والتعاون. ويمكن القول إن سياسة إدارة بايدن في الشرق الأوسط التي تتبلور تدريجيًّا، أسهمت في عمليات السعي المذكورة. ومع ذلك، يبدو جليًّا أن هذا لا يكفي لتفسير كامل الديناميكية الملحوظة مؤخرًا في المنطقة. فاللاعبون الإقليميون يعيدون النظر في سياسات ما بعد الثورات العربية، وبخاصة التحالفات وأشكال العلاقات التي جرى اختبارها في عهد ترامب. بعض هذه الأمور ذو صلة بتعزيز النجاحات، وبعضها ذو صلة بالتعويض عن الإخفاقات، وبعضها الآخر ذو صلة بتصور فرص التهديد الجديدة. فالدول الرائدة في المنطقة تعمل على إعادة تموضعها، وتسعى وراء إيجاد طرق جديدة للعمل فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية الفاسدة. ويتضح أنه سيكون لتركيا وإيران وإسرائيل مكانة مؤثرة في التموضع الجديد للجهات الفاعلة في الشرق الأوسط. وهنا لا بدّ من التطرق إلى اتساع النفوذ الإسرائيليّ في المنطقة.

اتساع النفوذ الإسرائيلي:

من الواضح أن «إسرائيل» هي أكثر دول الشرق الأوسط استفادةً من تحويل الربيع العربي إلى الشتاء العربي. فقد انتهزت تل أبيب فرصة خلو الساحة من أي دولة عربية قد تشكل عقبة أمام أهدافها، وبلغت نقطةً تؤهلها لتقود الكتلة المناهضة لإيران، مستفيدة من سياسة «الضغوطات القصوى» التي اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب (2017–2020).

وعندما نجح الإخوان المسلمون في تنصيب محمد مرسي ليكون أول رئيس منتخَب للبلاد في مصر، أخذت دول الخليج تتحرك خوفًا من الموجة الديمقراطية القادمة إليها، فدعمت أولًا انقلاب السيسي في عام 2013، ثم أحدثت تغييرًا جذريًّا أثّر بعمق في السياسة العربية، مثل «السعي وراء تحالف مباشر أو غير مباشر مع (إسرائيل)». فبدأت دول محور الثورة المضادة بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بمساعدة ترامب. والقضية الأكثر فاعلية من العلاقات الدبلوماسية هي العزوف عن تسمية «إسرائيل» بالعدو، بل أخذت تقيّم «إسرائيل» على أنها حليفٌ يمكن الاعتماد عليه في مواجهة تركيا وإيران، وبهذا لم تكتف تل أبيب من التخلص من تهديدات دول عربية مثل سوريا ومصر، بل بلغت أيضًا موقعًا من شأنه أن يجعلها مؤثرة في التنافس القائم بين الدول العربية، والتنافس القائم بينها وبين تركيا وإيران على حد سواء.

يمكن وصف حملة «التطبيع مع (إسرائيل)» التي أطلقتها إدارة ترامب بأنها الحملة الثالثة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين، وكانت «إسرائيل» هي الرابحة في جميع الحملات في عهد بوش وأوباما وترامب. فكانت أولى هذه الحملات هي احتلال أفغانستان والعراق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث جرى إسقاط صدام حسين في العراق، الأمر الذي أدى إلى تحويل العراق إلى دولة فاشلة. وثانيتُها هي سياسات إدارة أوباما خلال الثورات العربية التي اندلعت في نهاية عام 2010، حيث تدخل أوباما في خنق الثورات الديمقراطية بيد دول الخليج، وإن بدا على مسافةٍ من «إسرائيل» وانفتح على إيران، وأسهم في ظهور دول أخرى جديدة فاشلة، مثل سوريا وليبيا واليمن. وخلقت الصراعات في العالم العربي مآسيَ جديدة تركت القضية الفلسطينية في الظلّ. وثالثة هذه الحملات هي سياسات ترامب الذي جمع بين دول الخليج و«إسرائيل» في حلف من أجل تقييد إيران[18].

تعمقت الاختلافات بين الحكومات العربية وشعوبها فيما يتعلق بأنماط المقاربات التي تبديها تجاه «إسرائيل». فهذه السياسات الجديدة للحكومات العربية التي يمكن فهمها على أنها «تنازل عن قضية القدس وفلسطين» هي قضية ستؤدي إلى فقدان شرعيتها

لدى الشعوب العربية. لهذا السبب، تراجعت السعودية عن حملتها للتطبيع مع إسرائيل، وتباطأ التطبيع مع رحيل ترامب. ولا يوجد أدنى شك في أن إدارة بايدن لن تغير سياسة الولايات المتحدة المؤيدة لـ«إسرائيل»، ولكن شروعها في تقديم المساعدات الإنسانية لفلسطين، وحديثها عن حل الدولتين ولو على مستوى الخطاب، سوف يبطئ من تقارب الحكومات العربية من «إسرائيل».

مشكلة اللاجئين:

من النتائج المهمّة الأخرى للثورات في الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا أن مئات الآلاف فقدوا أرواحهم واضطر الملايين إلى مغادرة بلدانهم نتيجة الحروب الأهلية. فالنظام السوري لم يتردد في ذبح شعبه، الأمر الذي أدّى إلى هجرة 7,3 مليون سوري إلى تركيا، وقرابة مليون آخرين إلى لبنان. لم تستطع لبنان تحمل أعباء هؤلاء اللاجئين، فصارت في عداد الدول الفاشلة في هذا الصدد. واضطرت تركيا إلى تنفيذ عمليات عسكرية في شمال سوريا للقضاء على ممر وحدات حماية الشعب، وبنت أنقرة مناطق آمنة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوري الحر، ولا تزال في وضعٍ حرجٍ بسبب تدفق اللاجئين الجدد والمشكلات الأمنية.

يهدف غالبية اللاجئين السوريين إلى الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. فقد دفعت موجة الهجرة في عام 2015 أوروبا إلى عدم الاستقرار، وصعود اليمين المتطرف وتمكينه. وعلى الرغم من أن موجة الهجرة جرى إيقافها بناء على اتفاقية الهجرة الموقعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فإن مستقبل اللاجئين لا تزال موضوع المفاوضات بين أنقرة وبروكسل. من الواضح أن الاتحاد الأوروبي أخفق في الاختبار الديمقراطي، ولم ينجح في أداء ينسجم والقيم التي يدعو لها، وأخفق في تعزيز القيم الديمقراطية وفي سياساته تجاه اللاجئين. وتركت الأعمال الإرهابية التي نفذتها مليشيات داعش في العواصم الأوروبية السياسةَ المركزية للدول الأوروبية تحت ضغط اليمين المتطرف. فموجة الانطوائية بفعل السياسات المعادية للإسلام، وكراهية الأجانب، والعنصرية فعّالة إلى درجة أنه اعتبارًا من فبراير 2021، انتقد وزراء إدارة ماكرون في فرنسا اليمين المتطرف لوبان بأنه لم يكن قاسيًا بما يكفي في سياسته تجاه الإسلام[19]. وأدى الأداء الضعيف للعالم الغربي أمام المأساة الإنسانية في سوريا إلى إفلاسه في دعوته «للقيم الغربية»، فأخذت الثورات العربية مكانها بين صفحات التاريخ باعتبارها مؤشرًا على أزمة أوروبا.

أولويات تركيا بعد عشر سنوات:

لا شكّ أن تركيا لا تزال الدولة الأهمّ في المراجعات التي ستتم حول الثورة العربية

بعد مرور عشر سنوات عليها. فتركيا بتجربتها الديمقراطية تشكّل قدوة للثورات العربية، وتتقدم على الدول العربية باعتبارها الدولة التي حققت نجاحًا في كفاحها منذ عام 2013، وحملاتها الجديدة التي أطلقتها بعد عام 2016. فقد استطاع حزب العدالة والتنمية وزعيمه الرئيس أردوغان، تجاوز أحداث منتزه تقسيم عام 2013، وأحداث 17-25 ديسمبر من العالم نفسه، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016، وأبدى نجاحًا في مكافحة وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني، وصعد بمنزلة تركيا على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إنّ مكافحة تنظيم غولن الإرهابي والجهود المبذولة في مقاومة تهديدات حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب- أظهرت قوةَ الدولة التركية والديمقراطية التركية. وحصل تغيير في تصورات أنقرة لسياساتها الخارجية عندما تركها حلفاؤها الغربيون وحدها في مواجهة مشكلة الإرهاب واللاجئين الوافدين من سوريا. ودخلت أنقرة في مواجهة مع روسيا في سوريا عام 2015 على وجه الخصوص، فجلبت تلك المواجهة نمطًا جديدًا للعلاقة بين أنقرة وموسكو. ومع تجاوز الأزمة الناجمة عن إسقاط الطائرة الروسية، فُتِح الطريق أمام المنافسة والتعاون بين أنقرة وموسكو في سوريا وليبيا ومرتفعات قرة باغ.

بين عامَي 2016 و2021، انتقلت أنقرة إلى نهج أمنيّ استباقيّ، واتّخذت خطوات في سوريا وشرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا ومرتفعات قرة باغ. وعزّزت تركيا نفوذها الإقليمي باستخدام القوة الخشنة، فتغيرت طبيعة علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والقوى الإقليمية. وبينما كان رصيد أنقرة من الاعتبار يزداد في مناطق الأزمات، تكاثفت الحملات والأنشطة الدعائية الراغبة في تقييد نفوذ تركيا.

في هذه الأثناء، عزز الرئيس أردوغان مكانته في عيون الشعوب باعتباره الزعيم الوحيد الذي رفع صوته ضد مظالم النظام الدولي. لهذا السبب، ما تزال الشعوب العربية تتابع عن كثب التجربة التركية. ومن الجدير بالذكر أن تركيا تأتي في مقدمة أكثر الدول تأثّرًا بتحول ثورات الربيع العربي إلى ثورات الشتاء العربي. ومن الممكن إيجاز هذا التحول الذي عاشته تركيا في هذا التقييم الذي يتم إجراؤه بعد مرور عشر سنوات على الثورات العربية؛ في أربع مواد:

أولًا: طوّرت أنقرة علاقات تعاون ثنائية مع جيرانها العرب قبل اندلاع الثورات، وأرادت الانتقال بتلك العلاقات إلى الاندماج الاقتصادي الإقليمي، لكنها اضطرت إلى تغيير سياسة «تصفير المشكلات» مع دول الجوار، وذلك بسبب الواقع الجيوسياسي المتغير. فالتقارب الثنائي الذي وصل إلى نقطة التعاون الإستراتيجي مع سوريا، تحول أولًا إلى ضغط على بشار الأسد من أجل إجراء إصلاحات في بلده، ثم دعمٍ للمعارضة

السورية بعد أن أخذ نظام الأسد يقتل شعبه. ومرت الحرب الأهلية التي تسببت في هجرة ما يقرب من 4 ملايين سوري إلى تركيا خلال العقد الماضي بعدة مراحل. أولًا احتل داعش الذي كان يستولي على الموصل عام 2014 المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا. ومنحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وحدات حماية الشعب التي هي جناح حزب العمال الكردستاني في سوريا الفرصة للسيطرة على منطقة واسعة على طول الحدود، بحجة مكافحة عناصر داعش. وعندما بنت وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني ممرًّا إرهابيًّا في شمال سوريا، اضطرت تركيا للتدخل العسكري في الأراضي السورية في أغسطس 2016. فنفذت ثلاث عمليات عسكرية ضمن مفهوم الأمن الوقائي، أولاها كانت عملية درع الفرات ضد داعش، وثانيتها وثالثتها كانتا عمليتا غصن الزيتون ونبع السلام ضد وحدات حماية الشعب. وفي مطلع عام 2021 تولت تركيا المسؤولية من أجل ضمان الأمن وتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة لما يقرب من 4 مليون سوري، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في إدلب.

ثانيًا: أصبحت تركيا الدولة التي يلجأ إليها العرب المعارضون للأنظمة الاستبدادية الجديدة التي ظهرت بعد قمع الثورات من قبل القوى التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن. وأخذت وسائل الإعلام تردد بكثرة بأن إسطنبول تحولت إلى عاصمة العرب السياسية والفكرية الجديدة.

ثالثًا: اضطرت تركيا للدخول في تنافس مع دول مثل إيران والسعودية والإمارات، إثر تحول الثورات العربية إلى حروب بالوكالة. فإيران التي أقنعت روسيا بالتدخل العسكري في سوريا عام 2015 انتهجت سياسة التدمير على أيدي مليشياتها. وأخذت بعض دول الخليج التي توددت إلى «إسرائيل» في عهد ترامب تهدف ليس فقط إلى تقييد إيران، بل إلى تقييد تركيا أيضًا. وصار شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا ساحة لنزاعات جديدة. وهذه الدول التي تقودها الإمارات العربية المتحدة التي تتحرك بالتعاون مع فرنسا واليونان أخذت تمتعض من تزايد نفوذ تركيا. ومن الواضح أن الشعبية التي تحظى بها السياسة الخارجية الفعالة لتركيا التي تتخذ موقفًا ضد الغرب و«إسرائيل»، عند الضرورة، لدى الشعوب العربية، تشكل نموذجًا ديمقراطيًا يضيق الخناق على الأنظمة الحالية.

رابعًا: موجة الاستبداد الجديدة التي خنقت التحول الديمقراطي الذي بدأ في تونس أواخر عام 2010- أدّت إلى ولادة حقبة جديدة أثّرت في تركيا بانقلاب السيسي عام 2013. وحصل اضطراب في السياسة التركية، مع أحداث منتزه تقسيم في نهاية مايو 2013، ومحاولة الانقلاب القضائي 17-25 ديسمبر 2013، ومحاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016. ومن أجل التغلب على هذه الاضطرابات توجهت أنقرة بقيادة الرئيس

أردوغان إلى سياسة خارجية وأمنية استباقية من أجل حماية ديمقراطيتها. وأخذت تركيا مبادرات في مناطق الجوار بعد تحول الربيع العربي إلى شتاء، واضطرت إلى ملء الفراغ الجيوسياسي الذي أحدثته أمريكا في المنطقة، الأمر الذي انتهى بأن تحولت بعض العواصم في الشرق الأوسط إلى حملات أيديولوجية مناهضة لتركيا.

فاتُّهمت أنقرة بأنها تنتهج «سياسة خارجية أيديولوجية توسعية»، وأخذت وسائل الإعلام تتناول هذه السياسة تحت مسمى «العثمانية الجديدة والإسلاموية والقومية التركية» في عناوينها وتعليقاتها.

الخاتمة:

لم تؤدِّ الثورات العربية إلى التحول الديمقراطي، بل أدّت إلى ازدياد الاستبداد القمعي، والتطرف الطائفي، والحروب بالوكالة، والتدخل الإقليمي. فقد نجح المتظاهرون في إسقاط الأنظمة القديمة، ولكنهم أخفقوا في بناء أنظمة جديدة. وتشكل فراغٌ ملأتها الحروب الأهلية وتنظيم داعش والميليشيات الشيعية.

وتعلمت الأنظمة الاستبدادية كتلك التي في مصر الكثير من الثورة التي اندلعت عام 2011، وطوّرت أدوات جديدة للسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية. ويبدو أن صمود الأنظمة الاستبدادية وقدرتها على التعلم أدّيا دورًا حاسمًا في قدرتها على الحفاظ على الوضع الراهن، ولكن الاعتقاد بأن الاستبداد سيستمر، وأن هذه النتائج ليست مؤقتة- يعني استخلاص دورس خاطئة من الثورات العربية. فالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أشعلت فتيل الثورة في عام 2011، لا تزال قائمة في عام 2021، بل يُلاحَظ أنها ازدادت عمقًا، ولا يزال الشباب مستاؤون ومحبطون ولا يجدون بصيص أمل في أنظمة بلادهم[20]. لذلك فإن الاعتقاد بأن الأنظمة الاستبدادية وصلت إلى فترة الاستقرار سيكون خطأ فادحًا.

صحيح أن الأحلام والمثل التي اندلعت من أجلها الثورات العربية لم تتحقق، لكنها لا تزال تحافظ على مكانتها في قلوب شعوب المنطقة. فمن الصعب التكهّن متى ستأتي موجة ثورات جديدة في ضوء الدروس المريرة التي جرى استخلاصها؟ ولكن لا يخفى عن العيان أن الأنظمة الاستبدادية الحالية أصبحت أكثر هشاشة مقارنة بوضعها عام 2010. فلا يزال الاحتمال قائمًا بأن تعود الشعوب العربية إلى الاحتجاج مرة أخرى ما لم تتحقق المشاركة والحرية والرفاه، بل إن هذا الاحتمال يقضّ مضاجع الأنظمة الاستبدادية الحالية. فمشكلات الفساد، والاقتصادات الفاشلة، والخدمات الاجتماعية المتدهورة بشكل متزايد، وزيادة أعداد اللاجئين والنازحين، وانتهاكات حقوق الإنسان،

وبطالة الشباب- في وضعٍ أسوأ مما كان عليه قبل عقد من الزمن.

والاحتجاجات التي اندلعت ردًّا على هذه المشكلات في جميع أنحاء المنطقة، بدءًا من الجزائر وصولًا إلى السودان، وبدءًا من مصر ولبنان وانتهاء بالعراق في عام 2019 هي بمثابة «موجة ثانية من الثورات العربية. في هذه الموجة، تصرّف المحتجّون بصورة سلمية مع التحلّي بمزيد من العزيمة والإصرار، مستفيدين من الدروس التي استخلصوها من الموجة الأولى، لإسقاط عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، وعمر البشير في السودان. وتجدر الإشارة إلى أن المتظاهرين الجدد الذين يعلمون أن التغيير الحقيقي لا يأتي بين ليلةٍ وضحاها، وأن الانتقال إلى نموذج سياسي لا يأتي دون ممارسة الضغوطات بصورة مستمرة- يمكنهم أن يقوموا بموجة ثالثة ورابعة من الثورات العربية[21].

ومع تفشي وباء كورونا الجديد (كوفيد-19) الذي اجتاح العالم في مارس 2020، وتفاقمت تداعياته الاجتماعية والاقتصادية، ازدادت الظروف التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية سوءًا. وهناك حقيقةٌ تعيشها اليوم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي أن فكرة الثورة المكبوتة لم تنته، وأن الأنظمة القديمة قد انهارت، وأن بنية الوضع الراهن لا يمكن أن تدوم. فالنظام الإقليمي الحالي الذي تحدده الأنظمة الاستبدادية التي تقمع مطالب الشعوب العربية بعيدٌ كلّ البعد عن الاستقرار[22].

بعبارة أخرى، يستمر عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن تحول الثورات العربية إلى حروب أهلية على يد المحافظين على الوضع الراهن في الخليج. وانتشرت الحكومات الفاشلة، والميليشيات، والمنظمات الإرهابية، والألعاب الاستخبارية، والفساد، والأنظمة المتفرقة عن شعوبها. وتسير القصة نفسها دائمًا في المنطقة الممتدة من اليمن إلى ليبيا، في منافسة القوى الإقليمية. فالاستقرار يفسد في المنطقة، بفعل إيران وسياستها المتمثلة في «خط المقاومة»، و«إسرائيل» وسياستها المتمثلة في «التمدد/ الضم» في عهد ترامب، والتدخلات الإماراتية والسعودية في المنطقة بدافع «الخوف من الديمقراطية».

والدور التوازني الذي أدّته تركيا عبر استعمال القوة الخشنة بعد عام 2016 وقف عائقًا أمام إقدام الثنائي الإماراتي السعودي على القيام بتصميم إقليمي جديد، فتراجع النفوذ السعودي في سوريا والتأثير الإماراتي في ليبيا. ولكن «إسرائيل» بقيت الدولة الأكثر ربحًا في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية.

إن مستقبل المنطقة سيتحدد بناء على سياسات الولايات المتحدة وروسيا والصين باعتبارها القوى العالمية، والتحالف والتنافس بين تركيا وإيران و«إسرائيل»، باعتبارها القوى الإقليمية. وأخذت مكانة دول الخليج في هذا التنافس تفقد تأثيرها تدريجيًّا. ومن

المرجح أن يكون للسياسة الجديدة التي ستتبعها إدارة بايدن تجاه إيران تأثير يزيد من التمدد الإيراني في المنطقة. في مثل هذه الحالة، يبدو أن هناك احتمالًا قويًّا بتشكيل معادلة جديدة بين تركيا و«إسرائيل» ودول الخليج.

في المحاسبة التي سيتم إجراؤها في السنة العاشرة من الثورات العربية، سيتبين استمرار الاستقطاب الطائفي والتطرف والحكومات الفاشلة والحروب بالوكالة. فالأنظمة العربية الحالية بعيدة كل البعد عن القيام بدورها لإنهاء الحروب الأهلية في سوريا واليمن.

كما أن سياسة الاستقطاب التي تنتهجها دول الخليج مع إيران لم تحقق النتيجة المرجوة، فالسياسات الطموحة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قسّمت الخليج أولًا بفرض الحصار على قطر، ثم أضعفت العالم العربي أمام روسيا وتركيا وإيران و«إسرائيل».

ويجدر الذكر هنا أن إيران التي تنتهج سياسة التمدد اعتمادًا على الميليشيات الشيعية التي حشدتها من لبنان إلى اليمن لم يجرِ تقييدها إلا من خلال سياسة الضغوطات القصوى التي تتبعها إدارة ترامب. ففي الوقت الذي فقدت فيه الرياض وأبو ظبي نفوذهما في سوريا والعراق ولبنان تحولتا في ليبيا إلى لاعبين غير فاعلين.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن مستقبل المنطقة يقدّم منظورًا بأن الدول العربية ستعيش حالة الفوضى، وأن تركيا ستبقى في موقع ثانوي في التنافس القائم بين إيران و«إسرائيل». ثم إن احتمال عودة إدارة بايدن إلى الاتفاق النووي سيجعل قمع التمدد الإيراني في المنطقة ضعيفًا ي نظر دول الخليج و«إسرائيل». ولا ننسى أن ترك واشنطن للرياض وحدها في الحرب الأهلية اليمنية، واحتمالية حذف الحوثيين من قائمة التنظيمات الإرهابية، واستئناف المساعدات لفلسطين، كل ذلك يدفع دول الخليج و«إسرائيل» إلى مواقف جديدة.

هؤلاء الفاعلون الذين يرون أنّ من الصعب تقييد إيران يبدون بوادر جديدة لتسوية العلاقات مع تركيا؛ لأن هذه الأخيرة التي حققت مكاسب جديدة اعتمادًا على قوتها الخشنة في عهد ترامب تريد أن تضمن مكاسبها هذه، مستعينة بقوتها الخشنة.

لهذا، تبدي السعودية نية في تطبيع العلاقات، من خلال فتح صفحة جديدة مع مصر و«إسرائيل». في العام العاشر للثورات العربية، ترسل القوى الإقليمية إشارة بأنها بصدد إجراء تقييم إستراتيجي جديد.

ويمكن القول: إن روسيا والقوى الإقليمية (تركيا و«إسرائيل» وإيران) تستعد لتنافس جديد، في هذا العهد الجديد الذي لا تبدي فيه الولايات المتحدة الأمريكية إرادة لإجراء تصميم إقليمي.

الهوامش والمراجع:

1. من أجل المقاربة الغربية للاحتجاجات العربية، انظر: Re-Thinking Western Policies in Light of the Arab Uprisings, ed. R. Alcaro ve M. Haubrich-Seco, (Edizioni Nuova Cultura, IAI Research Papers, Roma: 2012).
2. من أجل مزيد من المعلومات حول النموذج التركي انظر: مناقشات الربيع العربي والنموذج التركي. تحرير: محمد عاكف كِرَجْ جي، (ASEM، أنقرة: 2014).
3. جون ل. إسبوسيتو، تمارا سون، جون أوبرت فول، «الإسلام والديموقراطية بعد الربيع العربي/ Islam, Democracy after the Arab Spring»، (مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد: 2016)، ص3. عدَّ الاحتجاجات العربية سابقة لم يكن لها مثيل من قبل. وأنها تختلف عن حركات الاستقلال المناهضة للاستعمار في بداية القرن العشرين، والثورات التي دمرت الأنظمة الملكية بين 1920-1973، والحركات الدستورية بعد غزو العراق عام 2003. وفوق كل شيء فإن الربيع العربي والشتاء العربي الذي تلاه؛ هما تجربة العرب الخاصة. نوح فيلدمان، الشتاء العربي/ The Arab Winter، (مطبعة جامعة برينستون، برينستون: 2020)،ص12. ومن أجل قضاء الربيع العربي على الانقسام بين الشرق والغرب، وتقييمه على أنه نهاية لظاهرة ما بعد الاستعمار؛ انظر أيضًا: حميد دباشي، الربيع العربي: نهاية ما بعد الكولونيالية / The Arab Spring: The End of Postcolonialism، (Zed Books، لندن: 2021).
4. منذ بداية الربيع العربي، برز إلى الواجهة جدل حول ما إذا كان سينتج عنه انتقال إلى الديمقراطية، مثل ثورات أوروبا الشرقية عام 1989، أم أن الأنظمة الاستبدادية ستعيد تعزيز نفسها كما حدث بعد ثورات عام 1848. والواقع أن العوامل الخارجية في حالة موجة ثورات أوربا الشرقية عام 1989 مثل انهيار الكتلة السوفيتية، ووضع دول أوروبا الشرقية تحت المظلة الأمنية للغرب، والوعد بعضوية الاتحاد الأوربي؛ أجبرت هذه الدول على الرأسمالية والديمقراطية. لكن العوامل الخارجية المماثلة غير واردة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة وأوربا اللتان تدعمان الأنظمة الاستبدادية بمخاوف مثل أمن خطوط النفط والسيطرة على الهجرة ومكافحة الإرهاب وحماية التوازنات الإقليمية الموالية للغرب؛ لم تغير نهجها في المنطقة، والغرب لم يجازف بتعريض مصالحه الراسخة القائمة للخطر من أجل تجربة ديمقراطية عربية بأداء غير مؤكد. كما أن الأنظمة الاستبدادية العربية كانت أكثر نجاحًا في السيطرة على المجتمع المدني وتوليد سلطتها. برهان الدين ضوران ونور الله أرديج، «الربيع العربي»، مقدمة في العلاقات الدولية، تحرير: شعبان قرداش وعلي بالجي (كرة، إسطنبول: 2014)، ص: 677-678.
5. من أجل مثال تونس انظر: ألفريد ستيبان، «نحو ديمقراطية مع الديمقراطيين في تونس / Towards a ‘Democracy Wıth Democrats’ in Tunisia»، مراجعة الثورات العربية، تحرير: ستيفان لاكروا وجان بيير فيليو، (مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد: 2018)، ص. 9-28.
6. من أجل مقاومة الأنظمة الاستبدادية وقدرتها على التكيف، انظر: جوشوا ستاشر، الأوتوقراطيون المتكيفون: سلطة النظام في مصر وسوريا / Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria، (مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد: 2012).
7. للاطلاع على صعود وسقوط وأيديولوجية داعش، انظر: أفق ألوطاش، حالة الهمجية: داعش في سوريا / The State of Savagery: ISIS in Syria، (سيتا، إسطنبول: 2016).
8. عبد الله يغين، نشاطات إيران الإقليمية وعناصر القوة / İran’ın Bölgesel Faaliyetleri ve Güç Unsurları (سيتا، أنقرة: 2017). بيلغاي دومان وغوكطوغ سونمز، «ظهور الحشد الشعبي وتحوله/ Haşdi Şabi’nin Ortaya Çıkışı ve Dönüşümü»، الجهات المسلحة غير الحكومية في الشرق الأوسط / Ortadoğu’da Devlet Dışı Silahlı Aktörler، تحرير: مراد يشيل طاش وبرهان الدين ضوران (سيتا، إسطنبول: 2018)، ص: 235-263.

9. للاطلاع على أيديولوجيا وتنظيم وعلاقات وحدات حماية الشعب YPG مع حزب الـ PKK، انظر: جان عجون، «ظهور PYD-YPG وتحوله / PYD-YPG'nin Ortaya Çıkışı ve Dönüşümü»، الجهات المسلحة غير الحكومية في الشرق الأوسط، تحرير: مراد يشيل طاش وبرهان الدين ضوران (سيتا، إسطنبول: 2018)، ص: 299-324.
10. Marc Lynch, The New Arab Wars (Public Affairs, New York: 2016), P. xviii.
11. John L. Esposito, Tamra Sonn ve John O. Voll, Islam, Democracy after the Arab Spring, (Oxford University Press, Oxford: 2016), P. 4, 238239-.
12. برهان الدين ضوران ونوح يلماز، «تنافس النماذج في الشرق الأوسط: موازين القوى الجديدة بعد الربيع العربي» الكتاب السنوي للسياسة الخارجية التركية 2011، تحرير. ضوران ، ك. إنات، أ.ر. أصول (سيتا، أنقرة: 2012) ، ص: 20-21.
13. إن حدوث بعض التطورات الهامة مثل تولي محمد بن سلمان دور الملك الفعلي بعد انتقال المملكة العربية السعودية إلى الملك سلمان، وقيامه باعتقالات رفيعة المستوى في البلاد بمزاعم «الفساد»، وإجبار رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري على الاستقالة، بالإضافة إلى إطلاق الحوثيين صواريخ إيرانية الصنع إلى الرياض، وإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن خطته لاحتواء إيران، واضطرار الرئيس محمود عباس إلى قبول خطة «السلام» الأمريكية في فلسطين، واستعداد وكيل الإمارات محمد دحلان لتولّي منصب القيادة الفلسطينية إجبار المعارضة السورية على تغيير علاقتها بالرياض، وإقامة صهر ترامب جاريد كوشنر علاقة خاصة مع الرياض وأبو ظبي، كل ذلك أظهر أن ما وقع من أحداث يتجاوز التنافس الخليجي الإيراني والتنافس بين إيران و«إسرائيل» وأنها تمت لإعادة تصميم المنطقة . برهان الدين ضوران وأفق أولوطاش، «تنافس تقليدي أم تصميم إقليمي في الشرق الأوسط؟» حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه: فورين بوليسي، تحرير: ك. إنات، أ. أصلان، وب. ضوران (سيتا، إسطنبول: 2018)، ص: 63.
14. برهان الدين ضوران، «تحركات سلمان والشرق الأوسط ذي الثلاث كتل»، صباح، 9 مارس 2018. لقد بدأ بن سلمان الذي يتبع سياسة إقليمية حازمة منذ عام 2015، يفقد تأثيره الإقليمي بعد إخفاقه أولًا في حصار قطر، ثم إخفاقه في الحرب الأهلية في اليمن، ثم دوره في مقتل خاشقجي.
15. ألوطاش وضوران، حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه: السياسة الخارجية، ص: 83.
16. Carl Bildt, «Arab Hope Springs Eternal,» Project Syndicate, 30 December 2020.
17. See Joe R. Biden, »Why America Must Lead Again,» Foreign Affairs, March-April 2020.
18. برهان الدين ضوران، «التدخل الأمريكي الثالث ومستقبل الخليج» صباح، 22 سبتمبر 2020.
19. وزير الداخلية الفرنسي دارمانان اتهم لوبان اليميني المتطرف بأنه «ليس معاديًا للإسلام بما فيه الكفاية» وكالة الأناضول، 13 فبراير 2021.
20. Marc Lynch, The New Arab Wars (Public Affairs, New York: 2016), s. xxi.

21. Megan O'toole, «Arab Spring 2.0: Five lessons from 2011 for today's protesters,» Middle East Eye, 23 December 2020; Georges Fahmi, «Five Lessons from the New Arab Uprisings,» Chatham House, 12 November 2019.
يستخلص نوح فيلدمان من الحراك الشعبي السوداني والجزائري في ربيع 2019 ثلاثة دروس:
- الثورات العربية الأصلية لا تزال تمتلك القوة لتكون نموذجية.
- رغم الإخفاقات المأساوية، لا يزال العمل السياسي لتغيير الحكومات في العالم العربي ممكنًا.
- أبجدية الربيع العربي للمحتجين وأبجدية الشتاء العربي للجيوش ما تزال في حدود الممكن.
فيلدمان، الشتاء العربي، ص: 160.

22. Marc Lynch, «The Arab Uprisings Never Ended,» Foreign Affairs, January / February 2021. لينش يعارض الرأي القائل بأن الثورات العربية قد انتهت. ويزعم بأنه رغم أن المسار في الشرق الأوسط لا يقدم الكثير مما يدعو إلى التفاؤل- فإنّ الانتفاضات العربية ستحدث في النهاية وتعطل النظام الإقليمي بشكل مختلف عن عام 2011.